

Distr.: General
9 December 2010
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في
القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها
في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدّم من الرابطة النسائية الأفريقية، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2011/1



بيان*

١ - لا بدّ من الإشارة إلى حالة مؤسفة، إن لم نقل غير مقبولة، وهي أنه رغم تصديق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، ما زلنا نشهد تجاوزات وأشكالاً من التمييز ضد الفتيات في الحصول على التعليم الجيد واختيارهن للمهن العلمية وحصولهن على فرص العمل اللائق والمتفرغ.

٢ - ولم تكتفِ الحكومة الكاميرونية بالتصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات في مجال حقوق الإنسان، بالأخص لتعزيز حقوق المرأة، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بل وضعت كذلك مجموعة من تدابير الدعم لتسهيل حصول الشباب على التعليم والتدريب. ويُذكر بين الإجراءات المتخذة وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، التي تُقر رسمياً التعليم الابتدائي المجاني في جميع المؤسسات التربوية الحكومية. وأنشأت وزارة النهوض بالمرأة والأسرة في إطار ولايتها "بيوت المرأة"، وهي بمثابة مراكز لتدريب الشابات في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. وبرزت مبادرات أخرى في القطاع الخاص لدعم هذه الإجراءات، منها مبادرة بقيادة رابطة المتخصصات في العلوم التي تقدّم أشكالاً من الدعم للشابات المهتمات بالمهن العلمية.

٣ - بيد أن جميع هذه الجهود تكاد تكون غير مجدية وذات قيمة طفيفة نوعاً ما بالقياس إلى الاحتياجات القائمة، وإلى الطلب الاجتماعي على تعليم وتدريب الشابات ميدانياً. فهل نستسلم للإحباط أم نحدّد أصل البلاء؟ سيُجيب البعض على الفور بأن الوضع عائد إلى سبب بسيط، ألا وهو فقر الأسر! وبأن الأزمة الاقتصادية قد خلّفت آلاف العاطلين عن العمل في الشارع! وبأن البيع بخسارة للمنتجات المدرّة للدخل في السوق العالمية قد ولّد عند الكثيرين من المزارعين حالاً من القلق العميق! الأسباب متعددة، لكن تجدر الملاحظة أنه لا بدّ فعلاً من إطلاق حملة للتوعية بمسؤولية الوالدين والتثقيف من أجل تغيير العقليات! إذ تكشف التحقيقات والمعاينات الميدانية عن حالاتٍ يعتبر فيها الوالدون أن بناتهم بمثابة "موز الجنة في حقولهم، فواكه جاهزة للبيع ما أن تنضج"! حتى أن غالبية هؤلاء الفتيات لسن مسجّلات في سجلات الحالة المدنية لقراهم. فإلى أي مستقبل مشرق وإلى أي مهنة مستقرة يمكن أن تتوق هؤلاء الفتيات؟ أما الجانب الأكثر إثارة للجدل، فهو أنه من الشائع والطبيعي، بل ومن المباح أيضاً أن يُنفق الوالدان استثمارات كبيرة لتعليم البنين، في حين أن التعامل البنات يختلف تماماً، ويقتصر في أحسن الأحوال على منح الأنثى أي تدريب كان لتصبح مساعدة لمديرة للشؤون المنزلية، فهذا ما يمكنها أن تتطلع إليه بالفعل.

* يصدر بدون تحرير رسمي.

٤ - وإزاء هذه الظروف، لعلّه من الحكمة إيجاد استراتيجيات ابتكارية لو كنا نطمح إلى تلبية مقتضيات النهج الجنساني، أي توفير تعليم وتدريب جيدين للشابات وضمان حصولهن على فرص العمل اللائق والمتفرغ. وينبغي بالتأكيد مراعاة جانب لا مناص منه وهو إزالة عقبات معيّنة قد تعوق هذا الجهد، سواء على الصعيد الأسري من خلال توعية أشد الأسر فقراً ومواكبتها في تحسين ظروفها المعيشية، أو على صعيد الفرد نفسه. ونظراً إلى أن التعليم الثانوي مرحلة تنطوي على صعوبة بالغة بالنسبة للفتيات في مسيرة إتمام تعليمهن، فإن تقديم المنح التدريبية وأشكال الإعانات الأخرى للشابات يشكل عاملاً إيجابياً إضافياً. كما أن وضع أساليب مرنة للحصول على اللوازم والكتب المدرسية في مؤسسات التعليم الثانوي، كإنشاء المخازن التعاونية حيث توزّع الكتب خلال الحصص وتُستعاد في نهاية الفصول الدراسية هي اقتراحات لا يمكن أن تغيب عن بصيرتنا وينبغي لكل خبير بالخطط التربوية أن يتبنّاها. ومن ثم، فمن الطبيعي تماماً أن نضمّ إليها إنشاء مطاعم الطلبة بدعم مالي من الدولة، لأن غالبية هؤلاء الشابات لا يتمتعن بنظام غذائي متوازن في معيشتهنّ اليومي.

٥ - وأخيراً، ينبغي فيما يخص التدريب المهني أن تسهر الإدارات الوزارية المكلفة بتوجيه الشباب على أن تكون الدورات التدريبية المقدمة مكثّفة مع الفئة المستهدفة وبيعتها، أي تعزيز المساواة بين الجنسين في البرامج وهيئة الظروف المواتية لتحسين الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشابات.

٦ - وختاماً لهذا الفصل، يجدر الاعتراف بما لوحظ من إنجازات محددة في مجال تعزيز حقوق المرأة هنا وهناك على صعيد المنطقة دون الإقليمية، في الكاميرون وفي عدد من البلدان النامية أيضاً. ولكن ما زال يتعين على مجتمعاتنا أن تعترف بأن انعتاق الشابة من عبء القوالب النمطية القائمة على التحيز الجنسي سيسجّل بداية عالم حر ومزدهر.

القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتاة

٧ - وفقاً للمادة الأولى من الاتفاقية، يُقصد بكلمة تمييز "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر". وعلاوة على ذلك، تنص الاتفاقية المذكورة على المساواة بين البشر، ويُقصد بالبشر الـ "فرد". بمعناه الحقيقي على النحو الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٨ - وإذا استعدنا بالتسلسل الزمني تاريخ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صدّقت عليها الكاميرون في عام ١٩٩٤، نلاحظ بالطبع تطوراً في العقلية، لكنه لا يسعنا الحديث بشكل معقول عن القضاء التام على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عموماً

وضد الفتاة على وجه الخصوص. إذ ما زالت مختلف أشكال التمييز ضد الفتاة قائمة ومستمرة في أشكال أكثر مكرراً من بعضها البعض. وكلها عوامل ترهن على نحو خطير التألق الشخصي الكامل لامرأة المستقبل وتهدده، في هذا الكاميرون المنطوي على تناقضات، الممزق بين تراثه التقليدي وتوقه إلى الحداثة. والإمعان أكثر في هذه المسألة يدفعنا إلى التوقف ملياً عند الظواهر التي ما زالت تكدر على الأقل صورة المرأة الكاميرونية بالمعنى الدقيق، وصورة المرأة الأفريقية بالمعنى الواسع، وهي: الزواج القسري، وختان الإناث، والاتجار بالمرأة واسترقاقها، الخدمة في المنازل، والسياحة الجنسية، والبغاء.

٩ - لكل ذي بصيرة ثاقبة، حتى في ظل عدم توفر إحصاءات موثوقة بهذا الشأن، ما زالت الفتيات يرغمن على الزواج أحياناً من رجال أكبر سناً منهن، وذلك بكل بساطة إرضاءً لطمع الوالدين اللذين يحصلان على ثروة كمهر. وهذه ظاهرة متكررة جداً في المناطق الشمالية من البلد. وفي الشمال الغربي، ما زالت الفتاة تحت السيطرة الأبوية ومعرضة للزواج القسري والاسترقاق والاتجار، أو للخدمة في المنازل. وفي المناطق الساحلية، ينتشر إلى حد كبير كل من ظاهرة البغاء والسياحة الجنسية اللتين تتعرض لهما الفتيات اللواتي يُجبرن على هذه الممارسات بضغط من أسرهن لغاية واحدة محددة وهي جلب المال إلى المنزل مع المال لإطعام الأسرة.

١٠ - وبعد قراءة سريعة لاتفاقية حقوق الطفل، يتبين بشكل واضح أن الدول الموقعة تعترف للأطفال بحقوقهم غير القابلة للتصرف في التعليم والصحة والتغذية والمأوى والاستحمام والرفاه. ولا تقيم اتفاقية حقوق الطفل تمييزاً بحق أي طفل للتمتع بهذه الحقوق، سواء كان صبيّاً أو فتاة. وبخلاف ذلك، فإن ما نلاحظه في أسرتنا على مستوى الممارسة الشائعة هو إهمال تعليم الفتاة لصالح الصبي!

١١ - وأصدرت الدولة، في محاولتها لوقف اتجاه التجاوزات وأشكال العنف المتكرر ضد الأطفال، القانون رقم ٠١٥ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لمكافحة استرقاق الأطفال والاتجار بهم واستغلال عملهم على الأراضي الوطنية. وعلى الرغم من إجراءات التعبئة الاجتماعية وتعبئة الرأي العام بقيادة منظمات المجتمع المدني، فإن التأثيرات الثقافية والاجتماعية ما زالت قائمة، وهي تعزز بطريقة غير مباشرة تهميش الفتيات في الكاميرون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يزيد من حدة هذه الحالة المؤسفة هو أن هؤلاء الأطفال يقعون ضحايا لأعمال الاغتصاب وأشكال العنف الجسدي جراء تعرضهم للقرع بالعصا، كما أنهم محرومون من حقوقهم الأساسية ومن الحماية الاجتماعية. وإذا كان صحيحاً أن ظاهرة

استغلال الأطفال في الخدمة في المنازل منتشرة عموماً، فمن الملاحظ أن عدد الفتيات يبلغ ٩٨ فتاة من أصل ١٠٠ طفل عامل في المنازل.

١٢ - وعلى أي حال، يبقى من الصعب في الواقع تحديد الحالة التي تمثل كابحاً أمام تنمية الفتاة وتألقها الشخصي الكامل! هل هي العادات والأعراف؟ أم هو الفقر الذي يؤدي بالوالدين إلى إذلال المرأة؟ مع ذلك، نبقي على ثقة بأن المبادرات العديدة الجارية في بلدنا ومحاولات كسب التأييد من الرأي العام الوطني بشأن هذا الشر الذي يكبح تطور المرأة ويكدر صورتها، ستنجح في تحويل هذه الحالة إلى مجرد ذكرى سيئة.
